

"The Moroccan University and its Role in Développement: The Faculté of Educational Sciences as a Case Study

Dr. Hicham Mounaji

Graduate Researcher at the Laboratory for Research in Culture, Sciences, and Arabic Literature, Faculty of Letters and Human Sciences, Ain Chock, Hassan II University of Casablanca, Morocco

Abstract

This study attempts to shed light on the relationship between education and development in Morocco. It aims at addressing the extent to which education plays a significant role in the developmental plans that the country has set to achieve both the financial and emotional growth of individuals. In fact, it has become a must that any progress or development can only occur through developing human capabilities. This vision, however, needs a thorough search of the two interrelated concepts namely education and development as well as their presence in the Moroccan society. Which can in turn measure the extent to which Morocco can bring forth the educational dimension in the developmental projects that the government plans to set. This paper also presents some pioneering models that have succeeded in employing education in the development process to reach the required progress and advancement at all level. As a conclusion, this study focuses on carrying out a local Moroccan model at the faculty of educational sciences in Rabat. The aim here is to highlight the role that this faculty hold in the country's development and its ability to translate the developmental projects and programs into action, which is all coming from the human potentialities.

Keywords: Education, Development, Development Model, Moroccan Development Plan, Faculty Of Education Sciences.

الجامعة المغربية والفعل التنموي، كلية علوم التربية نموذجاً

هشام مناجي

طالب باحث في مختبر البحث في الثقافة والعلوم والآداب العربية كلية الآداب: عين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح العلاقة التي قد تجمع بين التربية والتنمية بالمغرب من خلال الكشف عن مدى حضور الفعل التربوي في المخططات التنموية التي سطرته الدولة لتحقيق الارتقاء المادي والمعنوي للفرد، في عصر أضحى فيه المراهنة على الإنسان وتطوير قدراته شرطاً أساسياً للتطور والتقدم، وهي رؤية لا يمكن أن تكتمل إلا بالبحث في عمق ودلالة مفهومي التربية والتنمية وكذا التعرف على ملامحهما في المجتمع المغربي ومدى قدرة المغرب على استحضار البعد التربوي في المشاريع التنموية التي تخطط لها الحكومة، ثم استحضار بعض النماذج الرائدة التي استطاعت أن توظف التربية والتعليم في عملية التنمية لتحقيق الارتقاء والتطور على جميع الأصعدة، لتختتم هذه الدراسة بالتركيز على نموذج محلي مغربي ممثلاً في كلية علوم التربية بالرباط حيث الرغبة في ملامسة مسار هذه الكلية في علاقته بالتنمية ببلادنا ومدى قدرة هذه المؤسسة على ترجمة المشاريع والبرامج التنموية إلى فعل وممارسة وواقع ملموس ينطلق من أهم ثروة في المجتمع وهو الإنسان .

الكلمات الدالة: التربية، التنمية، النموذج التنموي، المخطط التنموي المغربي، كلية علوم التربية.

Received: 7/6/2025

Revised: 26/7/2025

Accepted: 19/8/2025

Published online: 23/9/2025

* Corresponding author:

Email: hichamnaji2@gmail.com

<https://doi.org/10.65811/731>

Citation: mounaji, H. (2025). "The Moroccan University and its Role in Development: The Faculty of Educational Sciences as a Case Study. International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences; IJJA, 7(2).



©2025 The Author(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license.

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

International Jordanian journal
Aryam for humanities and social
sciences: [Issn Online 3006-7286](https://doi.org/10.65811/731)

المقدمة

حظيت التنمية كتنظيم وفعل وممارسة باهتمام بالغ من لدن كل دول العالم تقريبا بما ذلك البلدان العربية التي سعت كغيرها إلى تحقيق التطور ،ومواكبة العصر ،والتحفيز على خلق مجتمع امن يعيش فيه الفرد بسلام وفق شروط محددة تضمن للجميع الحياة الكريمة والمستقرة ،وهي رؤية أنجزت حولها الكثير من المخططات والبرامج التنموية التي تلاقت وتتابعت زمنيا ،منها ما استبدل لعدم قدرته على أن يتبلور ويترجم على أرض الواقع ،ومنها ما طرأ عليه التعديل والتغيير ليواكب المرحلة التاريخية ومتغيراتها على الصعيدين المحلي والكوني ،والتربية لم تكن يوما بمعزل عن هذه التحولات ،بل كانت في صلب اهتمام هذه الدول ،حيث الرغبة في أن يكون الفعل التنموي منطلقا بالأساس تربوي ،وأن تتخرط جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما فيها الجامعة في هذا التحدي والرهان، إذ كان الهاجس الأكبر هو السعي إلى الموازنة بين متطلبات المجتمع والمحيط وحاجياتهما، وكذا المبادئ والتصورات التي يجب أن تُستحضر في عملية التكوين والتربية لخلق إنسان وفق شروط ومواصفات محددة يتطلبها العصر والواقع ،لتنخرط الجامعة المغربية في هذا الورش وتراهن على دمج فعال بين البعدين التربوي والتنموي ،سنسعى إلى إبرازه من خلال نموذج تعليمي محلي ممثلا في كلية علوم التربية بالرباط قصد استقراء طبيعة العلاقة التي يمكن أن تجمع بين التربية والمخططات التنموية بالمغرب ومدى قدرة الجامعة ممثلة في هذه الكلية على أن تكون وسيطا فاعلا ومؤثرا في هذا التعالق الذي أضحى من أولويات هذه المرحلة التاريخية التي أصبحت فيها المعرفة مقياسا للتطور والارتقاء على جميع الأصعدة والمستويات .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إعطاء تصور ولو نسبي عن تلك العلاقة التي يمكن أن تجمع بين التنمية والتربية بالمغرب ،من خلال البحث في عمق وجوهر ذلك التلاقي أو التنافر الذي يمكن أن يتأسس بين السياسة التربوية للدولة ومنهجها التعليمي من جهة ومخططها التنموي السياسي من جهة أخرى ،ومدى قدرة الجامعة المغربية ممثلة في كلية علوم التربية على تحقيق تلك الوساطة ،فالهدف يكمن في تلمس واقع المؤسسة الجامعية المغربية وقياس مدى استيعابها للتغيير الذي يشهده البلاد، ودورها في أن تكون صلة وصل بين الطالب والمجتمع الذي يعيش فيه ،أي أن هذه المحاولة ستسعى إلى استنطاق الأدوار التي تحملها المؤسسة الجامعية على عاتقها لمواكبة التحول الاجتماعي والاقتصادي المغربي، والقدرة على إنجاح المخططات والبرامج السياسية في شقها التنموي لتكون واقعا تربويا ملموسا وتؤسس بذلك لسلسلة من العلائق الجديدة بين المواطن والدولة ومؤسساتها بما فيها مؤسسة التنشئة الاجتماعية التي تعتبر الجامعة أهمها ،والتي أضحت مطلوبة في عصرنا بأن تغير مسارها لتكون مباشرة بالتغيير نحو الأفضل.

إشكالية الدراسة

بناء على التقارير الدولية التي واكبت عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للدول العربية من بينها المغرب والتي عكستها رؤية الأمم المتحدة لمسألة التنمية في علاقتها بأبعاد متعددة منها التربية والتعليم ،فقد أظهرت هذه التقارير عجز عدد مهم من الدول العربية في تحقيق إدماج كلي وشامل للفعل التربوي ليواكب المخططات التنموية بهذه البلدان ،حيث غالبا ما كانت هناك إكراهات و عراقيل تحد من اكتمال العلاقة بين المشاريع التنموية والمخططات التربوية ، الأمر الذي حال دون وجود علاقة تفاعلية بين الفعل التربوي والتنمية في مجالاتها المتعددة ،ليضع هذا التنافر الجامعة المغربية والعربية أيضا في موقع مساءلة عن الأدوار التي يجب أن تضطلع بها في هذا الصدد لتكون قادرة على التأثير والمبادرة، من هنا تأتي هذه الدراسة التي تحاول البحث في عمق هذه العلاقة من خلال استقراء نموذج تعليمي مغربي ،ومحاولة مقارنته من زوايا إشكالية يترجمها السؤال التالي : "ما الأدوار التي يمكن تقوم بها الجامعة المغربية ممثلة في كلية علوم التربية لخلق علاقة تصالح بين مخططات الدولة التنموية و الممارسة التربوية في المجتمع المغربي؟" وهو سؤال قد تتفرع عنه أسئلة أخرى من قبيل:

إلى أي مدى تستطيع هذه الكلية الرائدة في تخصصها مغربيا وقاريا وعربيا في أن تكون صلة وصل بين السياستين التربوية والتنمية للمملكة، وهل الظروف والإمكانيات المتاحة تسمح لها بالقيام بهذا الدور الطلائعي؟ ثم أليست هناك إكراهات وعراقيل تحد من فعالية الجامعة لتكون مساهمة في التغيير المجتمعي؟ وما طبيعة التحديات التي تواجهها هذه المؤسسة التعليمية لتحول دون أن مشعلا للتطوير ومساهمة في أداء مهامها الحضارية على أكمل وجه؟

فرضيات الدراسة

إن التعمق في دراسة هذه القضية والإجابة عن إشكالاتها المحددة سلفا يفترض من الباحث الانطلاق من فرضيات تمهيدية يلج بها عتبة البحث والدراسة حيث يمكن أن نفترض مايلي:

- كلية علوم التربية لا شك تعي أهمية البعد التربوي في تحقيق نهضة تنمية بالمغرب بحكم أنها قررت كغيرها من الكليات الانخراط في الورش التنموي الذي تتجهه الدولة لتحقيق ارتقاء بالفرد والمجتمع، لكن هذه المشاركة ستكون محددة في إطار الإمكانيات المتاحة لهذه الكلية في ظل ما يشهده قطاع التعليم العالي ومراحل التعليم ككل بالمغرب من عراقيل ومشاكل تحد من أداء فعال لهذه المؤسسات التربوية.
- أن هناك مجهودات تبدل في سبيل الارتقاء بالمستوى التعليمي بالكلية خدمة لأغراض تنمية، وإن كانت هذه المجهودات تحتاج إلى مزيد من التحفيز والفعالية للتميز وتعتبر نموذجا وقدوة لباقي الكليات بالمغرب.
- ما يواجهه المغرب على الصعيد التنموي من صعوبات يفرض على هذه الكلية تحديات كبرى مما يحتم ضرورة وجود سياسة تشاركية بين الدولة ومؤسسات الجامعة بما فيها مراكز البحث العلمي لتوحيد الرؤية وتفعيل ما جاء به المخطط التنموي الجديد.

منهج الدراسة

حرصا على الإحاطة بجزئيات هذه المقاربة ومعالجتها من زوايا متعددة فقد تم الاعتماد على منهج وصفي، حيث الرغبة في تفسير الظاهرة ومحاولة ربطها بالواقع المغربي قصد استخلاص طبيعة العلاقة التي يمكن أن تجمع بين التنمية والتربية ودور الجامعة المغربية في هذه العلاقة، مع توظيف منهج تحليلي يحاول تتبع وتفكيك وتحليل النموذج الذي سيتم الاشتغال عليه في هذه الدراسة والمتمثل في كلية علوم التربية باعتبارها نموذجا تمثليا يعكس الجامعة المغربية ويفرض على عاتقها مسؤوليات كبرى.

مفاهيم الدراسة

تشكل التنمية والتربية أحد أبرز المفاهيم التي أضحت تتداخل مع بعضها البعض في هذا العصر، ذلك أن المخططات التنموية لا تكتمل وتعطي ثمارها إلا بإدماج الفعل التربوي في عملية التخطيط والأجراً والتنفيذ، كما أن عملية التنمية الشاملة التي حققتها بعض الدول المتقدمة أكدت بالملحوس أهمية التربية والتعليم في تحقيق الأهداف، ذلك أن هذا التبلور والتشكل لم يكن ليتم دون وعي مسبق بطبيعة المفاهيم وضبطها وتحديد المبتغى منها، والسعي إلى ملامسة عمقها اختصارا للوقت والمجهود، ولعل أبرز هذه المفاهيم هو مفهوم التربية والذي استطاع أن يعكس تحولات المجتمع البشري ورؤيته وتصوره لعملية التنشئة لارتباطه بتوريث قيم وأفكار ومعتقدات الجماعة البشرية للخلف رغبة في الاستمرارية والبقاء.

إن التربية كما يعرفها لالاند "la lande" (١٩٧٢) صيرورة تستهدف النمو والاكتمال التدريجيين لوظيفة من الوظائف عن طريق الممارسة، وتنتج هذه الصيرورة إما عن الفعل الممارس من طرف الآخر (وهذا هو المعنى الأصلي والأكثر عمومية) وإما عن طريق الفعل الذي يمارسه الشخص على ذاته، وبالنسبة للجوندر "le lgendre" (١٩٨٨) فالتربية عملية تنمية متكاملة

دينامية تستهدف مجموع إمكانات الفرد البشري (وجدانية وأخلاقية وعقلية وروحية وجسدية) ^١ أما دوركايم Durkheim فالتربية بالنسبة إليه تمثل "الفعل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على الأجيال الصغيرة التي تصبح بعد ذلك ناضجة للحياة الاجتماعية، وموضوعها إثارة وتنمية عدد من الاستعدادات الجسدية والفكرية والأخلاقية عند الطفل، والتي يتطلبها المجتمع السياسي في مجمله والوسط الخاص الذي يوجه إليه" ^٢.

التربية بهذا المعنى "عملية قد مورست بشكل تلقائي منذ العصور التاريخية الأولى، ذلك أن الإنسان اهتدى بمؤهلاته الفطرية وب تجربته الخاصة التي استقاها من تفاعله مع شروط حياته، ومع تطور وضعه فكريا واجتماعيا وتبدل حياة المجتمعات ليطور التربية، فتغير مفهومها وأحدثت مؤسسات اجتماعية ودينية وتغيرت أسسها وقواعدها التي تستند إليها" ^٣

بظهور المؤسسة التعليمية المعاصرة المنظمة بقانون سيصبح فعل التربية ممأسسا وخاضعا لتوجهات الدول ولبرامج سياساتها العمومية، من خلال إقرار مبادئ معينة لهذا الفعل وضبطه وفق سياقات تراهن على توجهات الدول ورؤيتها لطبيعة إنسان الغد، وهي الرؤية التي ستشترك فيها مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى كالأ أسرة ودور العبادة والإعلام .. إلا أنه بحكم تغير المجتمعات فقد طرأت على الأفكار تحولات كبرى انعكست أحيانا على مفهوم التربية، ففي عصري الحداثة وما بعدها نجد أن التصور للتربية قد اختلف باختلاف المفكرين والفلاسفة لتصل هذه المقاربات أحيانا إلى التضاد والتناقض ذلك "أن جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau (١٧١٢-١٧٧٨) وفرويد S. Freud (١٨٥٦-١٩٩٣) وغيرهم اعتبروا المحيط الاجتماعي مجالا للإحباط والإفساد الأمر الذي قادهم إلى التحرر في التربية والتنشئة لأن طبيعة الإنسان خيرة في أصلها، في مقابل هذا المنظور يأتي توماس هوبز t. Hobbes (١٥٨٨-١٦٧١) حيث يرى أن طبيعة الإنسان شريرة، الأمر الذي يبرر دعوته للحكم المطلق، وحدها في ذلك ميكيافيلي N. Machiavelli في مؤلفه الشهير "الأمير" ^٤

و إذا كان مفهوم التربية من المفاهيم التي تجذرت في الثقافة والسلوك الإنسانيين عبر التاريخ، فالتنمية مفهوم مستجد رغم أنها كسلوك وممارسة تحضر بأبعاد متعددة حيث كان سعي الإنسان دائما للارتقاء والتطور والاستقرار المادي والمعنوي، لهذا فالتنمية في معناها المعجمي من فعل نَمَى (بتشديد الميم) والذي يدل في المعجم على التطوير والزيادة والتكثير، وإن كان هذا الفعل يتداخل مع فعل آخر هو فعل "نما" المرتبط دلاليا بمعنى "زاد وكثر" ^٥ والمرتبط بالكم فالنمو مرتبط بالزيادة الكمية أما التنمية فهي فعل شامل و"يعني النمو الزيادة الحقيقية في الناتج القومي ونصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية محددة، أما التنمية فتعني بالإضافة إلى ما يعنيه النمو، تناقضا في عدد العاطلين عن العمل وعدد الذين يعيشون في فقر مدقع، وتحسنا مستمرا في توزيع الدخل بين الفئات وبين مناطق البلد الواحد، وتلبية الحاجيات الأساسية للإنسان من مأكّل وملبس وتعليم وعلاج وترفيه" ^٦ بهذا فالنمو ما هو إلا جزء من التنمية التي "لا تتوقف عند الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما تمتد كذلك إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، وترتكز على توزيع الثروة بصورة عادلة، وتحسين نوعية الحياة" ^٧

^١ - عبد الكريم غريب، التربية على القيم، المرجعيات والمقاربات، مجلة عالم التربية، العدد ٢١، ٢٠١١، الدار البيضاء، ص ٣٤.

2-François Raynal، Alain Rieunier، Pédagogie، dictionnaire des concepts clés، ESF éditeur، 7ème édition، 2009، p 157.

^٣ - أمحمد اعليبيوش، التربية والقيم أية علاقة؟ مجلة علوم التربية، العدد، ٤٨، السنة ٢٠١١، الرباط، ص ٥٠.

^٤ - عبد الكريم غريب، التربية على القيم، المرجعيات والمقاربات، ص ٤١.

^٥ - مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٩٩٦.

^٦ - عائشة التاج، المرأة والتنمية، سلسلة شراع، ع ٤١، ص ٢٠.

^٧ - علي القاسمي، الجامعة والتنمية، سلسلة المعرفة للجميع، العدد ٢٧، دجنبر ٢٠٠٢، ص ٥٢.

التنمية بذلك رؤية وعملية شمولية تراهن على تحقيق تكامل بين قطاعات ومجالات المجتمع المختلفة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا وثقافيا... قصد إحداث تغيير جذري يلامس عمق المجتمع ويسعى إلى تنفيذ تطلعات تهدف بالأساس إلى حياة كريمة وأمنة ومستقرة للجميع.

إن التحولات المتلاحقة التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة كان لها تأثير وانعكاس على مفهوم التنمية والجدول التالي يوضح طبيعة هذا التغيير:

الشكل ١: جدول يوضح مراحل تطور مفهوم التنمية:

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
1	نحاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف الستينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينات الى منتصف القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات الى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والإجتماعية
4	منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
5	منذ مؤتمر قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل + الإهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والإجتماعية والبيعية.

المصدر: مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد ٢٦، الجزائر، جوان ٢٠١٠، ص ٥٥.

هكذا فان موضوع التنمية المستدامة هو الذي أخذ يستحوذ على اهتمام العالم، فقد عقدت من أجله القمم والمؤتمرات كان آخرها قمة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا صيف ٢٠٠٢، من تم، لم تعد التنمية المستدامة ترفا فكريا، بل مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمور^٨ إذ سعت منظمات عالمية إلى تأطير وتوضيح المفهوم وتقريبه للدول والأفراد حتى تسهل عملية بلورته على أرض الواقع، لتتبنى منظمات دولية كالبيونسكو رؤية محددة لمفهوم التنمية والأهداف المتوخاة منه وهو ما يظهر جليا في ما يلي :

الشكل ٢:



المصدر: الموقع الإلكتروني لليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) unesco.org/sdgs.

سياق تشكل العلاقة بين التنمية و التربية

رغم أن الهاجس التنموي لم ينفصل يوما عن السلوك والتخطيط الإنسانيين بحكم أن التربية بالأساس تسعى إلى الارتقاء بالإنسان وتطوير قدراته إلا أن التحولات الجذرية التي شهدتها العالم على مدار قرن من الآن، قد وطدت العلاقة بين التنمية

^٨ - نواز عبد الرحمان الهيتي، شؤون عربية، ع ١٢٥، ٢٠٠٦، ص ١٠٢.

والتربية وجعلتها أقوى بل رهنهت نجاح كل مخطط تنموي بمدى قدرته على أن يتجسد كحقيقة تربوية ويترسخ في نفسية وممارسات المواطن كسلوك تعليمي يرافقه طيلة حياته، لتتبنى المؤسسة التعليمية والجامعية هذا الدور وتحمل على عاتقها مسؤولية توجيه الفرد وفق سياسة ورؤية محددة تسعى لها هذه الدول، وهي سياسة ستتأثر بدون شك بتغيرات العالم وتحولاته، ذلك أن الكثير من دول العالم قد تخلصت من قبضة الاستعمار بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية لتتبنى تصورات ورؤى تراهن على بناء اقتصاد محلي قوي، لتظهر إلى الوجود تلك التصنيفات التي قسمت العالم إلى دول نامية وأخرى في طريق النمو وثالثة تتعثر تنمويا لتعيش حالة من التخلف والركود على جميع المستويات، والتربية والتعليم لم ينفصلا عن هذه التغيرات، ذلك أن الاستعداد للتغيير والخروج من دوامة الفقر والتبعية والتخلف قد اقتضى بالضرورة البحث عن أنجع الوسائل والسبل الكفيلة بصناعة الإنسان وإعداده لعملية التغيير الذاتي والجماعي، لتبدأ المخططات التنموية في عملية إدماج للتعليم في البرامج والمشاريع التنموية، مع إسناد أدوار طلائعية للمؤسسة التربوية التي أضحت دعامة من دعائم المخطط التنموي لهذه البلدان .

هكذا سيتقوى الوعي بضرورة تغيير الرؤى وتعديل المسارات حيث تبين أن "وسائل الإنتاج بمختلف أنواعها لا يمكنها أن تحقق بمفردها المردودية المنشودة ما لم يرتهن اشتغالها بإعطاء أهمية كبرى للعنصر البشري أو ما يعرف في المجال الاقتصادي بالموارد البشرية، ويعني هذا أن القدرة الإنتاجية لا يمكن أن تنحصر في الآلة فقط، بل إنها رهينة بالخلق والإبداع وهي السمة المتواجدة حصريا في العنصر البشري"⁹، هذا الاهتمام والتركيز على الإنسان كثروة تسمو على باقي الثروات وتتفوق عليها قيمة وأهمية قد رسخته العولمة في ظل عالم القرية الكونية إذ أن هذه الظاهرة العالمية قد "فرضت منذ بداية التسعينيات تغييرا على مستوى التوجهات والخطابات والاختيارات، وساهمت في خلق جو من الديمقراطية والحوار والتضامن والتشارك في أفق تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة بمختلف دول العالم"¹⁰ لتختلف النظرة والرؤية للمؤسسة التعليمية مع هذه الظاهرة التي كشفت العالم وجعلت مصائر الدول وعبوبها ونجاحاتها أيضا ظاهرة للعيان.

والجامعة باعتبارها إحدى أهم المراحل التعليمية وأخرها، فقد حظيت باهتمام بالغ حيث "تعددت وجهات النظر حول مفهوم الجامعة نظرا لتعدد الأهداف والواجبات الموكلة إليها، واتساع آفاق نظرتها بحكم كونها إحدى مؤسسات التعليم العالي التي يُنظر إليها على أنها رمز لنهضة الأمة وتقدمها، ولمواكبة متطلبات العالم الجديد كان لزاما على هذه الدول تطوير دور الجامعة في خلق بوادر إقلاع اقتصادي عبر إعادة التعريف بمهامها وميادين تدخلها، اعتمادا على تصورات جديدة للمواثيق الحكومية في ظل إصلاحات أفضت إلى إحداث هياكل تهدف إلى تحقيق الاندماج الفعلي في التنمية وترشيد استثمار الموارد البشرية وفق الأهداف المرسومة"¹¹.

بذلك فالمؤسسة التعليمية والجامعية في ظل هذه التحولات لم تعد فضاءا للتلقين والحفظ بل أضحت تحمل على عاتقها مشروعا نهضويا، وحضاريا، وفكريا، يعيد المتعلم ليكون فاعلا في المجتمع، وهنا يمكن استحضار مقولة الجامعة المقولة التي تتكلم بلغة الاقتصاد والسوق العالمي والتي أضحت مطلوبة بأن تنتج، وتكون لها مردودية مادية؛ خاصة في ظل وجود منافسة عالمية شرسة على جميع المستويات بما فيها الجانب العلمي والمعرفي، حيث تبلور مفهوم مجتمع المعرفة والذي أصبحت فيه المعرفة دعامة من دعائم الاقتصاد وثروة جديدة تتضافر إلى باقي الثروات .

بهذا فالقطاع التربوي في كل دول العالم بما فيها المغرب سيتأثر لا محالة بكل هذه التغيرات لتتضافر إلى وظائفه التربوية والتعليمية ووظائف أخرى تتلاءم مع المستجدات التي يشهدها العالم، أبرزها مطالبة المنظمات العالمية بإقرار التعليم والتربية في

⁹-عبد الكريم غريب، مستجدات التربية والتكوين، مجلة جغرافية المغرب، ٥٤.

¹⁰- عبد الحكيم منصور الدين، الجامعات العربية كفاطرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية، التحديات وآفاق التطوير، الجامعة المغربية نموذجاً، باحثون، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس، يناير - مارس ٢٠١٩، مؤسسة باحثون للدراسات والأبحاث والنشر والاستراتيجيات الثقافية، تازة، ص ٢١٩.

¹¹ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

أجندة الدول وتسخيرهما لخدمة التنمية المستدامة كما هو الحال مع منظمة الأمم المتحدة وتقريرها الرامية إلى تصنيف دول العالم بحسب قدرتها على خلق ذلك التكيف الملائم بين التربية والتخطيط والتنفيذ التتمويين.

المخططات التنموية بالمغرب والفعل التربوي

سعى المغرب منذ حصوله على الاستقلال إلى البحث عن نموذج تنموي يواكب التحولات المحلية والإقليمية والقارية وكذا العالمية، حيث كان الهدف خلق رؤية قادرة على تحقيق الجودة والفعالية وتطوير المجتمع خاصة وأن هذا البلد بعد "الحصول على استقلاله السياسي سنة ١٩٥٦ وجد وضعه السوسيو اقتصادي متدهورا ومترديا نتيجة الاستنزاف المفرط لكل خيراته وثرواته من قبل المستعمر، أمام هذا التحدي شرع في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات والتدابير الهيكلية، والبحث عن الحلول والبدائل التي تمثلت في تبنيه لمجموعة من المشاريع والبرامج والمخططات التنموية المتعاقبة"^{١٢} وهي المخططات التنموية التي حضر فيها البعد التربوي وهاجس الإصلاح في قطاع التربية والتعليم بشكل جلي، ذلك أن الفعل التتموي في جانب من جوانبه يركز على الإنسان من هنا فقد سعت كل المقاربات التنموية التي وضعها المغرب إلى إعطاء مساحة وحيز للبعد التربوي وإن اختلفت هذه المساحة باختلاف الأزمنة والأولويات إلا أن استقراء حصيلة هذه البرامج والمخططات التنموية يؤكد بالملوس إن التربية قد شكلت هاجسا من هواجس الإصلاح باعتبار أن أي محاولة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي يجب أن تنطلق من الإنسان أي المواطن المغربي .

إن استقراء الملامح والأبعاد التربوية في التجارب التنموية التي وضعها المغرب منذ الاستقلال إلى الآن لا يمكن أن يكتمل دون أن نعرض على المسار التتموي الذي نهجه هذا البلد طيلة المراحل التاريخية التي عاشها من الاستقلال إلى الآن ذلك أنه رغم فشل بعض المخططات التنموية وتعثرها على أرض الواقع إلا أن محاولات تجاربه التنموية تتميز بالخصوصية على الأقل على المستوى العربي والأفريقي ذلك أن هذه التجربة قد شهدت تحولات وتعديلات اختلفت باختلاف الظروف والتحولات التي شهدتها البلد وهي المحاولات التي "قامت منذ أوائل الستينيات على ما سمي في مصر -السادات ب "الانفتاح" فهي منفتحة بنويا باعتمادها "الليبرالية" كاختيار استراتيجي ومنفتحة إعلاميا إذ تعتمد الإحصاء في مخططاتها"^{١٣} إلا أن الملاحظ في هذه المخططات هو تركيزها على البعد الاقتصادي حيث أن المخططات الاقتصادية التي تعاقبت على مغرب الاستقلال إلى حدود الثمانينيات من القرن الماضي وهي الفترة التي كتب فيها الجابري هذا الكتاب قد بلغت "سبع مخططات": (المخطط الثنائي ١٩٥٨-١٩٥٩، المخطط الخماسي الأول ١٩٦٠-١٩٦٤، المخطط الثلاثي الأول ١٩٦٥-١٩٦٧، المخطط الخماسي الثاني ١٩٦٨-١٩٧٢، المخطط الخماسي الثالث ١٩٧٣-١٩٧٧، ثم التصميم الثلاثي الثاني ١٩٧٣-١٩٨٢، ثم التصميم الخماسي المجدد ١٩٨٣-١٩٨٧).^{١٤}

خصوصية هذه المخططات التنموية المتلاحقة أنها اعتبرت النمو الاقتصادي هو المحرك الأساس للتنمية بالمغرب وهو ما تماشى مع سياسة بناء الدولة المغربية الحديثة التي خرجت منهكة من الاستعمار حيث الرغبة في مغربة الأطر والخروج من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر كما صرح المرحوم الملك محمد الخامس في إحدى خطاباته، لكن التعليم مع مرور الزمن سيحظى باهتمام بالغ في السياسة التنموية للبلاد خاصة مع "المخطط الخماسي (١٩٦٠-١٩٦٤) الذي سعى إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي على جميع الأطفال البالغين سن الدراسة (٧-١٤ سنة) هذا بالإضافة إلى وضع برامج لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من

^{١٢} -محمد المستاري، تحديات مسار الإصلاح التتموي في المغرب، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الرابع، ديسمبر كانون الأول، ٢٠١٨، المركز الديمقراطي العربي، ص ٢٥٦.

^{١٣} - محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية... الحداثة والتنمية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء-نوفمبر ١٩٨٨، ص ١٤٩.

^{١٤} - مرجع سابق، ص ١٥٠.

الأطفال الذين كانوا سيطلون خارج المدارس طيلة سنوات التصميم كبرامج التربية الأساسية وبرنامج محو الأمية^{١٥} إلا أن التحول الكبير للسياسة التخطيطية التنموية سيبدأ مع تسعينيات القرن الماضي حيث "عرفت بلادنا منذ أواسط التسعينيات زخماً إصلاحياً غير مسبوق على مدى تاريخها وقد انطلق هذا الزخم بالإصلاحات السياسية، ومع تربعه على العرش في يوليوز ١٩٩٩، بإدارة جلالة الملك محمد السادس إلى توسيع وتسريع هذا المنحنى الإصلاحي في عدة مجالات، حيث شرع المغرب في دينامية إصلاحية فتحت أفاقاً لتنمية واسعة في البلاد"^{١٦}

بالتركيز على الجامعة المغربية فإن الوضع الذي عاشته هذه المؤسسة لم يختلف عن الوضع التربوي والتعليمي العام وإن كانت كغيرها من المراحل التعليمية قد حظيت باهتمام بالغ في البرامج والمخططات التنموية المعاصرة حيث تم التركيز على التعليم كأحد الدعائم التي يقوم عليها الإصلاح خاصة في استشراف مغرب الغد في أفق ٢٠٣٥ وهي الرؤية التي اتخذت طابعا استعجاليا منبثقا عن المخطط الاستعجالي، إلا أن هذه الرؤية قد اعترضتها إكراهات وعراقيل حدثت من وجود جامعة فاعلة ظهر جليا مع "غياب المغرب عن تصنيف شنغهاي سنة ٢٠٢٠، حيث احتل مراتب متدنية حسب مؤشر جودة التعليم الصادر عن المنتدى الاقتصادي دافوس باحتلاله المرتبة التاسعة عربيا و١٠١ عالميا، مؤكدا على أن ذلك راجع إلى ما تعرفه الجامعات من أزمات بنيوية باعتماد التعليم الجامعي على التلقين وسيادة الكم على الكيف وضعف الإنفاق على البحث العلمي واستيراده عوض إنتاجه"^{١٧}

زاد من ذلك تصنيف المغرب في مؤشر التنمية البشرية والتحديات التي فرضتها كورونا حيث يمكن تلمس هذه الملامح

في التصنيف التالي والذي وضع المغرب في مراتب عالمية متدنية وفق مؤشر التنمية البشرية:

الشكل ٣: تصنيف المغرب في مؤشر التنمية البشرية وفق تقرير اليونسكو الصادر سنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

تسمية بشرية متوسطة	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27
2017 D	41.8	5.8	0.024	101	0.419	1	0.990	2	17.9	0.574	0.699	116
2015/2016 N	42.2*	17.2*	0.073*	117	0.468	1	0.981	-	-	-	0.693	117
2016 N	41.7	9.1	0.038	99	0.418	2	0.964	-1	20.7	0.549	0.692	118
2018 M	36.3	0.4	0.001	87	0.370	2	0.966	23	9.4	0.627	0.692	118
-	-	-	-	123	0.492	1	0.983	14	14.3	0.592	0.691	120
2018 M	37.9	8.6	0.033	145	0.558	5	0.803	4	19.2	0.554	0.686	121
2017 D	39.0	7.4	0.029	68	0.285	4	0.909	19	12.6	0.599	0.685	122
2015/2016 M	39.8	4.3	0.017	86	0.364	1	0.975	1	21.7	0.535	0.683	123
2017/2018 P	42.0*	6.4*	0.027*	104	0.425	5	0.861	-4	26.2	0.504	0.683	123
2014 M	41.3	7.9	0.032	88	0.376	2	0.964	5	18.8	0.548	0.675	125
2011/2012 D	45.3	16.5	0.074	102	0.424	2	0.956	1	22.6	0.516	0.667	126
2010 M	46.8*	37.3*	0.175*	98	0.415	3	0.937	-6	29.3	0.471	0.666	127

المصدر: تقرير التنمية البشرية "زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار" عن منظمة اليونسكو، ص ٢٥.

أمام هذه التحولات فقد تحتم على الدولة إعادة النظر في تصوراتها التنموية وإعطاء المؤسسة التعليمية بما فيها الجامعة المكانة التي تستحق تخطيطا وتنفيذا وبلورة وتجسيدا واقعيا، وهو ما عكسته التقارير الرسمية المتعاقبة كالتقرير القطاعي الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الصادر سنة ٢٠١٨ والمتعلق بفعالية وجودة التعليم العالي والتحديات التي يواجهها، إضافة إلى التقرير رقم ٢٠١٩/٥ الصادر عن نفس المجلس بتاريخ يونيو ٢٠١٩، والذي أكد على ضرورة إصلاح التعليم العالي بالتركيز على سبع رافعات للتغيير ركزت على الحكامة والتكوين وشروط التغيير والمحيط والتجديد، ثم التقرير العام عن النموذج التنموي الجديد الصادر بتاريخ ٢٠٢١ عن اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي والذي حدد مرتكزات وعناصر

^{١٥} - نفس المرجع، ص ١٥٨.

^{١٦} - التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، الصادر عن اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بالمملكة المغربية، أبريل ٢٠٢١، ص ٢٣.

^{١٧} - الظاهريكي، الجامعة المغربية وإشكالية الولوج إلى مجتمع المعرفة. التنافسية على الصعيد العالمي، ورقة عمل، الجامعة المغربية والابتكار، إمكانات المعرفة ومعوقات تطوير مجتمع المعلومات، المعهد العربي للبحوث والسياسات، نواة، ٢٠٢٢.

الاستشراف في افق ٢٠٣٥ حيث تم التركيز على أن التغيير ضروري وذو طابع استعجالي .

الجامعة بين الهاجس التربوي و المساهمة في التنمية المستدامة، نماذج رائدة.

إن اندماج التربية والتعليم في عملية التنمية قد شكل هدفا عند الكثير من دول العالم التي سعت إلى جعل المؤسسة التعليمية حاضنة للمبادرة والسلوك التنمويين، لكن القليل من هذه الدول من استطاع أن يحول الأفكار والمشاريع من مخططات إلى ممارسة وواقع ملموس ولعل هذا ما يبرز فعالية مخطط تنموي عن آخر، ذلك أن قيمة المشاريع التنموية الحقيقية تكمن في قدرتها على التكيف مع الواقع والتجسد كحقيقة ربما تعترضها بعض الإكراهات والعوائق إلا أنها تقاوم الظروف لتثبت نجاحها وتوقها مادام المبدأ الذي قامت عليه سليم ومتين وصلب، وبما أن الواقع المغربي في شقه التنموي مازال يشهد بعض التعثر على مستوى اندماج التربية والتعليم في عملية تحقيق التنمية فإن التعرف على بعض النماذج العالمية الرائدة في مجال توظيف التربية والتعليم في عملية التنمية يعد أولا فرصة للتعرف على هذه المشاريع ثم ثانيا محاولة للاستفادة والتعلم مما راكمته من إنجازات وتجاوز تعثراتها والإكراهات التي عايشتها على أرض الواقع .

• **النموذج الأمريكي:** تشكل الجامعات الأمريكية نموذجا فاعلا وفعالا لانخراط واع للمؤسسة الجامعية في عملية التنمية مما يجعل من هذه التجربة مقياسا فاعلا لمدى ترابط الممارسة التربوية بالفعل التنموي وقدرة التعليم على الاندماج في المحيط والتفاعل معه بشكل إيجابي، وخدمة المجتمع من خلال عقد شراكات مع شركات ومؤسسات إنتاجية لخلق تواصل بين المؤسسة الجامعية وسوق الشغل لمدته بحاجياته وتكوين كفاءات ملائمة ومعبرة عن رغباته وتطلعاته في يد عاملة ذات كفاءة عالية، ولعل جامعة ماساشوتيتس University of Messchusetts تعد إحدى أهم تلك الجامعات التي يمكن اعتبارها نموذجا فاعلا في تحقيق أهداف تنموية تخدم المجتمع الأمريكي، حيث تعتبر من "الجامعات المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في محيط دائرة الشمال الشرقي للولاية، ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر تم إنشاء معهدين تعليميين استجابة للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت لتتوسع إلى ثلاثين مركزا مصممة بحيث تكون مرنة وسريعة في استجابتها للحاجيات الإقليمية وهي تعمل على تنمية البيئة المحيطة في بعض المجالات مثل التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية وتتكامل فيها النظرية مع الممارسة"^{١٨}

أما في مجال التنمية الزراعية فقد " قدمت جامعة ولاية ميشغان Michigan، خدماتها للمزارعين بتشجيع من حكومة الولاية وبدأت بتقديم مقررات خاصة بالزراعة"^{١٩}، وفي خدمة المجتمع والتقليل من الأزمات التي تواجه مجتمعاتها أنشأت جامعة بنسلفانيا Pennsylvania، مكتبا للدراسات الاستراتيجية الموجه نحو المجتمع لتقديم معرفة نظرية وتطبيقية، كما قادت جامعة وسكنسون University of Wisconsin حركة خدمة المجتمع في أمريكا إذ أصبح من مهام الجامعة الانتقال إلى بيوت الأفراد لتقديم ما يحتاجونه من معارف، ويوجد بجامعة واشنطن مركز للخدمات الإنسانية يهدف إلى تحسين حياة الأطفال والأسر"^{٢٠}

الجامعات الشرق أسيوية خاصة اليابانية والصينية تشكل نموذجا أيضا لعلاقة مثالية للجامعة بالتنمية، ذلك أن النموذج الياباني قد أكد على أهمية الترابط الوطيد" بين الجامعات ومراكز البحث والصناعة وإدارة الدولة حيث ركزت هذه النهضة على الجامعات وانطلقت من نظرية علمية مازالت مستمرة من بداية النهضة اليابانية في القرن التاسع عشر، هذه النظرية ترى أن الرأس المال البشري المزود بالعلوم والتكنولوجيا المتطورة هو الوحيد القادر على إحداث التنمية البشرية، لذلك أصبح التعاون بين

^{١٨} - عنراء عيواج، تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ٥٠، جوان ٢٠١٧،

ص١٠٣.

^{١٩} مرجع سابق، ص ١٠٣.

^{٢٠} - نفس المرجع، ص١٠٣.

الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الجوهرية في اليابان^{٢١}

ففي عام ١٩٩٧ تم إنشاء لجنة تسمى Working Groups برئاسة مدير معهد طوكيو للتكنولوجيا مؤلفة من خمسة عشر عضواً يمثلون الجامعات والمؤسسات مثل شركة سوني SONY وشركة NTT ومؤسسة هيتاشي HITASHI وجامعة هيتاشي للعلوم والتكنولوجيا وغيرها من الجامعات.

وقد كان من بين أهداف اللجنة وضع الآليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في المشاغل والمصانع لرفع درجة الابتكار عندهم، وضمن هذا البرنامج فإن الجامعة التي تمتد الدراسة فيها إلى خمس سنوات، يمضي الطالب فيها ثلاث سنوات يتلقى الجوانب النظرية، ثم ينتقل إلى المصنع لمدة سنتين متواصلتين^{٢٢}.

أما في الصين فخلال عام ١٩٩٥ طرحت الحكومة الصينية استراتيجية نهوض الدولة بالعلوم والتعليم وتتضمن هذه الاستراتيجية التمسك بالعلم باعتباره حلقة جوهرية والقوة الأولى المنتجة ووضع العلوم والتكنولوجيا والتعليم في المكانة الهامة لتحقيق التنمية، وقد نجحت الصين في عملية التنمية بمواردها البشرية الهائلة، بالتركيز على برامج الإنتاج والمهارات التقنية وعن طريق نشر التعليم الفني والتقني في كل قرى الصين، وبرمجة ونقل الخبرات والمهارات وإعداد القوى العاملة ذات الكفاءة العالية واستخدام برامج التدريب الوطني القصير الأمد، وبذلك قضت الصين على البطالة والتخلف باستخدام العلم والتكنولوجيا في مدة عشرين سنة (١٩٨٩-٢٠٠٩)^{٢٣} كما "تقوم كليات علوم التربية في جمهورية الصين بالتعاون مع الاتحادات والجمعيات في المدن والريف بتقديم محاضرات في علم النفس، واللغات والصحة العامة وقد استطاعت تايوان عن طريق التعليم الجامعي أن تهض من جديد بل وتستوعب الأعداد الكبيرة من العقول المهاجرة بين ١٩٥٠-١٩٨٨، فخلال إحدى عشرة سنة نجحت في جذب أكثر من عشرين الف منهم للعودة"^{٢٤}

الدول المتقدمة ليست وحدها من يحتذى به في هذا المجال، بل هناك دول أخرى قدمت نماذج تستحق التنويه كالنموذج البرازيلي والتركي والسنغافوري وهي نماذج لاقتصاديات صاعدة يمكن أن تكون قدوة ومثالا لخلق تنمية فاعلة تتطرق بعض ملامحها ولو بشكل نسبي من المؤسسة التعليمية خاصة الجامعية قصد التقرب إلى المجتمع وتطويره وخدمة الصالح العام لتقوم هذه الجامعة بمسؤوليتها التاريخية كوعاء لبناء النهضة وتطوير الإنسان.

الجامعة المغربية بين الواقع والتنمية" كلية علوم التربية "نموذجاً":

الأكد أن الجامعة المغربية بمختلف تخصصاتها لم تكن بمعزل عن التحولات الكبرى التي شهدتها المغرب، بل كانت في واجهة النقاش وأمام تحدٍ معقد يتمثل في القدرة على تنفيذ المخططات التنموية وتخريج كفاءات قادرة على تحمل المسؤولية، لهذا فإن مساءلة هذه الجامعة في علاقتها بالتنمية والمخطط التنموي، ممثلة في كلية علوم التربية التي تنتمي لجامعة محمد الخامس بالرباط يعتبر نموذجاً مثالياً لقياس هذه العلاقة بقراءة الحويلة والمنجز واستشراف الأفاق وتصور هذه المؤسسة للبعد التنموي بالمغرب في تعالقه بالتربية والتعليم في زمن أصبحت فيه المؤسسة الجامعية مطالبة بأن تجدد آلياتها وتحقق انخراطاً فاعلاً في المحيط وفق سياق كوني غير ملامح المؤسسة التعليمية وجدد الوعي بدورها الحضاري .

ورقة تعريفية بالكلية:

تشكل كلية علوم التربية التابعة لجامعة محمد الخامس بالعاصمة الرباط إحدى أهم الكليات المغربية المتخصصة في مجال التربية بل إنها المؤسسة التعليمية الوحيدة التي تدرس هذا التخصص وهي كلية "ذات استقطاب محدود، المعيار الوحيد للانتقاء

^{٢١} - نفس المرجع ص ١٠٥

^{٢٢} - عبيد مجاهد، استدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامة، تجارب الدول (جامعتي نيوكاسل - ماربورج)، ص ١٠٥.

^{٢٣} - نفس المرجع، نفس الصفحة.

^{٢٤} - نفس المرجع، ص ١٠٦.

فيها هو المباراة حيث يتم اختيار الطلبة بناء على معايير محددة باستثناء مسلك الإجازة المحدد بإطار السن وفق دفتر تحملات مصادق عليها مع الوزارة الوصية على قطاع التعليم العالي^{٢٥}

الكلية تأسست سنة ١٩٨٣، لكنها كانت قبل ذلك معهد تربوي منذ سنة ١٩٦٢ ثم مدرسة عليا للأساتذة بعد ذلك، وخصوصيتها تكمن في أنها تقدم للطالب تخصصات مرتبطة بالشأن التربوي حيث يمكن أن يختار بين أنواع من الإجازات (إجازة في التربية وإجازة التميز وإجازة مهنية ذات صلة بعلوم التربية) كما تضم ماسترات ذات صلة بعلوم التربية بلغ عددها ١٢ ماستر وماستر متخصص، إضافة إلى مركز للبحث العلمي متعدد التخصصات في علوم التربية، فيه ثلاثة مختبرات للبحث العلمي في قضايا التربية والتكوين ودكتوراه في مجال التربية والثقافة والمجتمع، لتوطر بذلك باحثين في مجال علوم التربية والعلوم القريبة منها، مما حقق لها تراكما نسبيا في مجال التكوين على صعيد علوم التربية والبحث في تخصصاتها، خاصة مع وجود مركز للتوثيق والإعلام والنشر وخزانة توفر موارد هامة على شكل كتب ودوريات رقمية لكل الباحثين حتى خارج الكلية كما توفر إقامة جامعية مخصصة للإناث بحمولة ٤٢٠ سرير وأندية نشيطة في مجال الفن والثقافة والرياضة ومختلف مجالات الحياة الطلابية^{٢٦}

بذلك فهذه الكلية تتسم بميزة خاصة تجعلها متفردة عن باقي كليات المغرب فهي حسب تصريح عميدها د عبد اللطيف كداي "تجتمع فيها ما تفرق في غيرها، إذ نجد اللغويين والمشتغلين ببيداغوجيا التدريس وديداكتيك العلوم واقتصاد التربية وتدبير المؤسسات التربوية والقيادة التربوية وعلم النفس التربوي وعلم الاجتماع التربوي والتربية الفنية والجمالية التي تندرج فيها التربية الموسيقية كتخصص وحيد بالمغرب"^{٢٧}

إذن هي ملامح تميز هذه الكلية عن غيرها من الكليات كما أن مرور أربعة عقود على تأسيسها واشتغالها بالشأن التربوي يسمح بوضع قراءة في المنجز والحصيلة بالتركيز على البعدين التربوي والتنموي مادام أن النموذج التنموي الجديد قد اعتبر الجامعة والمؤسسات التعليمية الأخرى أهم وسيط لخلق ذلك التفاعل والتجانس بين المفهومين تنظيرا وممارسة.

البعد التنموي للكلية " قراءة في المنجز "

بمرور حوالي أربعة عقود على تأسيسها تكون كلية علوم التربية بالرباط قد عايشت تحولات كبرى عاشها المجتمع المغربي كما زامنت مخططات تنموية نهجتها الدولة للحد من بعض العراقيل التي كانت وربما لا يزال بعضها يقف كعثرة أمام نهضة وتقدم المجتمع المغربي مما يسمح بقراءة في منجز هذه المؤسسة التعليمية ومحاولة تلمس دورها التنموي ككلية فاعلة ومؤثرة في المحيط. إن أول ما يمكن أن يصادفه الباحث عند تتبعه لمسار هذه الكلية هو تفردها في تعاملها مع المحيط الاجتماعي وهو تفرد نابع عن أدوارها وخصوصيتها كمؤسسة رائدة في تخصصها وهو ما يظهر جليا في ما يلي:

- على مستوى البحث العلمي:

والذي أضحى دعامة من دعائم إصلاح المنظومة التعليمية الجامعية على الصعيد العالمي حيث خصصت له كبرى الدول ميزانية مهمة من الناتج الداخلي الخام إذ زاد معدل الإنفاق الحكومي في هذا المجال مع مرور الزمن، ليصبح أكثر ارتباطا بالواقع والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، فإن كلية علوم التربية كانت من المؤسسات التعليمية التي واكبت هذا التحول حيث شجعت على بحث علمي رصين قوامه الدقة وأساسه البحث في تخصصات ومجالات تلامس قضايا المجتمع وتحاول إيجاد حلول انية

^{٢٥} - من تصريح للسيد عميد كلية علوم التربية د عبد اللطيف كداي للموقع الإلكتروني الاخباري زنقة ٢٠ على اليوتيوب RUE20 OFFICIEL <https://www.youtube.com/watch?v=FkI8SmuXF1k> تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٠٥/١٣.

^{٢٦} - نقلا عن الموقع الإلكتروني لكلية علوم التربية fse.um5.ac.ma تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٠٥/١٣.

^{٢٧} - مقتطف من تصريح للسيد عميد كلية التربية بالرباط لبرامج قضايا الجامعة على قناة بلانكا برس Blanca Press تاريخ الزيارة 2024/٠٥/١٣.

لمشكلة خاصة في قطاع التربية والتعليم والإعاقة والأطفال في وضعية صعبة حيث تطور البحث العلمي في هذه الكلية كما وكيفا وهو ما تعكسه الأرقام والمعطيات التالية الصادرة بين ١٩٨٠ و ٢٠١٢ :

جدول يوضح تطور إنتاج رسائل واطاريج الدراسات العليا بكلية علوم التربية بحسب السنوات

المجموع	الماستراود د ع م	الدكتوراه (النظام الجديد)	دبلوم الدراسات العليا	دكتوراه الدولة	
٤٨			٤٣	٠٥	١٩٨٩-١٩٨٠
٢٢٢	٧٣		٦٥	٨٤	١٩٩٩-١٩٩٠
١٠٩٠	٨٧٨	١٣٤	١٧	٦١	٢٠١٢-٢٠٠٠
١٣٦٠	٩٥١	١٣٤	١٢٥	١٥٠	المجموع

المصدر: عبد اللطيف كداي، اتجاهات البحث والتكوين في كلية علوم التربية بالرباط (المغرب) مؤتمر الماجستير والدكتوراه في التربية بالجامعات العربية: الجودة والقيمة المضافة، ص ١٠.

ورغم تطور البحوث بالكلية خاصة على مستوى المواضيع ذات الصلة الاجتماعية والميدانية والتي من شأنها خدمة المجتمع المغربي وإصلاح بعض مكامن الخلل فيه باستثمار نتائج هذه البحوث والدراسات إلا " أن غياب استراتيجية وطنية في مجال البحث العلمي داخل الجامعة المغربية تحديدا وضعف الاستثمار في الميدان، ومحدودية العلاقة بين البحث العلمي والمقولة والقطاع الخاص، انعكست سلبا على طبيعة المنتج العلمي داخل الجامعة المغربية وأدى في المقابل إلى قلة الطلب على الخبرة الأكاديمية وعدم الاستفادة من نتائج ما تراكم من أبحاث ودراسات لتبقى حبيسة الرفوف بالنظر إلى افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها إلى القطاع الخاص أو تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة^{٢٨} وهو إشكال تعاني منه كل الدول السائرة في طريق النمو تقريبا مما يفرض ضرورة البحث عن أنجع السبل لتستفيد الدولة من هذه البحوث وتستثمر نتائجها في تطوير وبناء قطاعات تساهم في عملية الإنتاج والبناء والنهضة.

- على مستوى الشراكات:

فإن قيمة المؤسسة الجامعية وأهميتها في المخططات التنموية تكمن في مدى قدرتها على الانفتاح على المحيط السوسيو ثقافي والاقتصادي وتقديم خدمات للمحيط والانخراط فيه بشكل فاعل، ولعل كلية علوم التربية تعتبر من ضمن أفضل مؤسسات التعليم العالي المغربية التي انفتحت على المحيط وكأمثلة على ذلك عقد شراكة مع المعهد الوطني للعمل الاجتماعي والوكالة الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار مع الانفتاح على الشراكات والاتفاقيات المثمرة ابرزها اتفاقية مع تحالف الإعاقة بالمغرب أثمر عن دبلوم جامعي متخصص وموجه إلى المهتمين بمجال الإعاقة، وتوقيع سبع اتفاقيات شراكة وتعاون مع جهة وأكاديمية الرباط سلا القنيطرة لتنمية التربية الدامجة، إضافة إلى شراكات ذات طابع علمي تتوخى عقد ندوات وتبادل خبرات في تخصصات تشرف الكلية على تدريسها.

- على مستوى خدمة المجتمع وتنويره:

الملاحظ أن قيمة المؤسسة الجامعية و أهميتها في المشاريع التنموية تترسخ في مدى قدرتها على تقديم خدمات للصالح العام والارتقاء بالفرد والاستجابة لحاجياته، وفي هذا الصدد فالكلية منذ نشأتها كانت على وعي تام بأهمية هذا الجانب الذي ازداد

^{٢٨} - عبد اللطيف كداي، اتجاهات البحث والتكوين في كلية علوم التربية بالرباط (المغرب) مؤتمر الماجستير والدكتوراه في التربية بالجامعات العربية: الجودة والقيمة المضافة، ٢٠١٠-نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠١٣، بيروت، ص ١١-١٢.

تجسدا مع المخطط التنموي الجديد حيث استطاعت أن تقدم بعض الخدمات لصالح المجتمع بدت واضحة وجلية في الأزمة التي شهدها العالم اثر انتشار وباء كوفيد ٢٠١٩ حيث تجند أطر المؤسسة في اطار خلية الدعم النفسي بالكلية لمواكبة المواطنين عن بعد أثناء الحجر الصحي ومحاولة تكسير الهوة بين الجامعة والمحيط حيث ساهمت خلية أزمة مكونة من أساتذة في علم النفس الاكلينيكي والمعرفي والتربوي وعلم نفس الصحة وعلم إدارة الأزمات والطب النفسي ومهني الصحة، في تتبع حالات المواطنين نفسيا وفق الإمكانيات المتاحة لتجاوز الصدمات النفسية والضغط الناتجة عن الجائحة ليواكب ذلك إنتاج علمي ترجمته مقالات حول الاضطرابات النفسية أثناء الأزمات كمواكبة دائمة لقضايا المجتمع ومشاكله الانية، وعقد لقاءات مباشرة (live) يقوم فيها الأخصائيين بتنشيط لقاءات انطلاقا من تحديد الحالات الأكثر شيوعا لدى المواطنين مع استهداف فئة معينة كالأطفال والأزواج وكبار السن والأطفال في وضعية إعاقة، لتكون الكلية بذلك قد انفتحت على محيطها في ظل أزمة عالمية حتمت ضرورة الدعم والتكافل الاجتماعي إذ نوقشت قضايا ومواضيع مجتمعية تمس عمق المواطن المغربي، في المقابل فقد احتضنت الكلية فعاليات ثقافية احتكت من خلالها بالمحيط ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر الأسبوع الثقافي الجامعي البيئي الذي تبنى مشروع الجامعة الخضراء لتكريس الوعي بمختلف التحديات البيئية خاصة المرتبطة بالتنوع البيولوجي وقضايا التغير المناخي وانعكاساته على ما يسمى بالكوارث الطبيعية .

- على المستوى الثقافي والفني:

فالأكد أن الفن والثقافة يكتسيان أهمية بالغة في التنمية المستدامة على اعتبار أن تطوير قدرات الإنسان والارتقاء به يجب أن يتم في بعده الشمولي، ليشكل كل من الفن والأبداع والثقافة الية لتطوير الفرد والسمو به قصد تشكيل وعيه وإدراكه وذائقته الفنية والنقدية . من هذا المنطلق فإن كلية علوم التربية قد استحضرت هذا البعد في أجندها وممارستها الوظيفية وهو ما ترجم في مبادرات ولقاءات إبداعية أبرزها احتضانها لمهرجان الفيلم القصير وحرصها على تقديم النموذج والقوة وهو ما عبر عنه د عبد الكريم شباكي مدير مركز التوثيق والنشر والإعلام ومنسق ماستر التربية الجمالية ومهن الفن والثقافة حيث أكد على أن "انفتاح الكلية على المجتمع المغربي والقضايا العالمية قد جعلها تفكر في الترويج للنماذج الناجحة في تخصصها لكي يقتدي بها الطالب وتكون نموذجا وبديلا عن التفاهة التي تحاصره في كل مكان ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استضافة شخصيات وازنة وناجحة وطنيا ودوليا لنشر رسالة أمل في المستقبل بدل اليأس الذي قد يحاصر البعض"^{٢٩}

- على مستوى الاستقلالية المالية:

لقد شكل الجانب المادي المتمثل في الموارد المالية المخصصة للجامعة والمؤسسة التعليمية بالمغرب والدول ككل حاجسا في ظل انخفاض معدل الإنفاق الحكومي على القطاع التربوي والبحث العلمي الذي يشكل دعامة أساسية لهضة وتطور الشعوب رغم أن الميزانية المخصصة للتعليم معظمها تتوجه نحو أجور الموظفين مما يحول دون إعطاء مساحة للجامعة في تنفيذ بعض المشاريع التي قد تتطلب ميزانية أكبر من المبالغ المالية المحددة سلفا وفق قانون المالية لكل سنة ،وهو جانب بدون شك تعيه كلية علوم التربية حيث بدأ التفكير في البحث عن موارد مالية أخرى للتشجيع على المبادرة والمساهمة بفعالية في خلق جامعة مقابلة تماشيا مع تحولات المجتمع على الصعيدين القاري والعالمي وفي هذا الصدد فقد خلقت الكلية ماسترات ودكتوراه مؤدى عنها وفق زمن ميسر يراعي الانشغالات المهنية للطلبة الموظفين مما سمح بمواكبتهم للتكوين العلمي وانفتاحهم معرفيا على حقول التربية والتعليم وتوظيف مكتسباتهم المعرفية في تطوير نواتهم والارتقاء مهني خاصة الأساتذة والمشتغلين في القطاع التربوي وهي مبادرة نهجتها جامعة محمد الخامس بكلياتها المختلفة وتستحق التنويه والتعميم على تراب المملكة لما فيها من خدمة للصالح العام واستفادة أيضا للجامعة التي لن تبقى مواردها المالية محدودة ومحصورة في ما يخص لها من أموال في ميزانية الدولة.

^{٢٩} - مقتطف من لقاء أجراه د عبد الكريم شباكي مع برامج قضايا الجامعة على قناة بلانكا بريس. الموقع الإلكتروني Blanca tv / Blanca Press للفن على

جانب آخر مرتبط بالاستقلالية المالية تتجه الكلية وتتفرد به عن باقي كليات المغرب يتجسد في الجامعة الصيفية والدروس المكثفة لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من الأجانب وهي المبادرة التي تأتي في ظل شراكة بين الكلية وجامعة محمد الخامس والوكالة المغربية للتعاون الدولي حيث يستفيد أجناب من دول الاتحاد الأوربي وأفراد من الهيئات الدبلوماسية العاملة في المغرب من تعلم اللغة العربية إذ تزايدت أعداد هؤلاء الطلبة رغم منافسة دول مشرقية في استقطاب هؤلاء ،وهي المبادرة التي تعود على الجامعة بمبالغ مالية تصل إلى ٨٠٠٠٠ درهم (٨٠٠٠ دولار تقريباً) للفرد مما يسمح بخلق رواج اقتصادي نسبي للكلية إضافة إلى أن هذه الدورات تتعش القطاع السياحي بالمملكة حيث تتخللها خرجات استكشافية وسياحية لمدينة الرباط ونواحيها ،وفي ذلك انتعاش اقتصادي يعود على تنمية الكلية من جهة وازدهار المدينة وانتعاشها سياحياً من جهة أخرى حيث يتعرف الطالب الأجنبي على التراث المغربي ومظاهر الحضارة عمراناً ولباساً وطبخاً .

- على سبيل الختم:

رغم أن ما تقدمه الكلية من مبادرات تساهم في عملية التنمية فإن ما يتم بذله اذا قورن بكليات أخرى داخل المملكة يعتبر إنجازاً واستحقاقاً فالكلية تحتل موقع الصدارة في خلق مشاريع تنموية والانفتاح على المحيط، لكن بالمقارنة مع كليات اجنبيه يمكن القول أن الكلية مازالت تحتاج إلى مزيد من الجهد لتصل إلى مراتب عليا على الصعيد العالمي وتتبوأ المكانة التي تستحق لهذا فان المؤسسة تراهن على التخطيط لمشاريع مستقبلية ذات بعد تنموي نذكر منها:

- الاستجابة للطلب المجتمعي بإحداث تكوينات جديدة بالكلية تواكب تحولات وحاجيات المجتمع المغربي حيث سيتم في هذا الصدد أحداث تكوين في مجال الإعاقة والتربية الدامجة في اطار شراكات مع مؤسسات وطنية ودولية حرصا على تكوين كفاءات في هذا المجال والتركيز على فئة مهمة من المجتمع تعيش وضعية إعاقة.
- التركيز على تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة أو الاندراغوجيا، في ظل الانفتاح على التحولات العالمية حيث اضحى التعلم مدى الحياة شعاراً من شعارات الأمم المتحدة.
- انشغال مركز التوثيق والنشر والإعلام برقمنة الأبحاث والاطاريح والدراسات الجامعية بالكلية وجعلها متاحة للطالب رقمياً مع إعادة هيكلة الخزنة التي تتضمن مراجع نفيسة في مجال التربية يمكن أن تحدث نهضة تربوية إذا تم استثمار نتائجها بشكل جيد.
- التفكير في خلق مسالك وتخصصات للتعليم المفتوح كاستراتيجية تراهن عليها الكلية حيث السعي إلى توفير التعليم عن بعد للطلبة غير القادرين لظروف صحية أو مهنية وتقديم شواهد ودبلومات افتراضية .
- مواكبة الأوراش الكبرى التي تتجهها الدولة بالعمل على تكوين وتأطير كفاءات قادرة على القيام بنهضة مجتمعية مع التركيز على متطلبات سوق الشغل والتخصصات التي تشهد خصاصاً في المجتمع .

في ختام هذه الدراسة نؤكد على أن كلية علوم التربية تعتبر من الكليات الرائدة على الصعيد الوطني في مجال الدمج بين المخططات التنموية والبعد التربوي الذي يعتبر تخصصها المعرفي مما سمح لها بانفتاح فاعل على المحيط ورغم هذه الريادة فالمؤسسة مازالت متعثرة على الصعيد العالمي حيث يفترض أن تتبوأ مكانة اهم باعتبار أنها الوحيدة التي تتخصص في الشأن التربوي بالمغرب وبالتالي فهي تحمل على عاتقها حملاً ثقيلاً لأن التربية هي المشعل والسبيل الوحيد لإحداث تغيير شامل في المجتمع وحرصاً على تطوير هذه الكلية لتكون أكثر تميزاً وحضوراً نقترح ما يلي :

- الحرص على الاستثمار في العنصر البشري والاهتمام بالتنمية البشرية باعتبار أن تغيير المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا بتغيير الأفراد والتركيز على أن يكون الطالب في صلب الاهتمام وتوفير الخدمات الكفيلة التي من شأنها أن تحقق هذا الهدف.
 - ضرورة انفتاح الكلية أكثر على المحيط وعدم الاكتفاء بالشراكات التي تثمر ندوات ولقاءات علمية بل يجب أن تكون هذه الشراكات إضافة إلى بعدها المعنوي والفكري ذات بعد اقتصادي مادي يعود بالنفع على المؤسسة وهنا نقترح خلق شراكات مع مديرية السجون ووزارة الصحة لمدتها بكفاءات مؤطرة معرفيا لخلق تجاوب وتفاعل يعود بالنفع على الجميع، يستفيد منه المواطن المغربي مع الزيادة في عدد الماسترات والإجازات المؤدى عنها لاستفادة أكبر فئة من المجتمع، تجد صعوبة في التنقل للجامعة بسبب إكراهات متعددة مما سيوفر مداخل أخرى جديدة للكلية .
 - تقوية البعد الاستثماري دون أن يكون على حساب الهدف الأسمى للكلية باعتبارها مؤسسة متخصصة في التربية وذلك بالانفتاح أكثر على الشركات وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات العالمية لتطوير هذا الجانب.
 - التفكير في أحداث مراكز للدراسات التربوية والنفسية تساهم في بناء وتدعيم السلوك الإيجابي بالمجتمع وتقييم الانحرافات الاجتماعية والسلوكية لئتم إنشاء علاقات إيجابية بين أفراد المجتمع تقوم على الحوار واحترام الاختلاف وقبول الآخر.
 - الانفتاح على سوق الشغل ومعرفة حاجياته لتكوين طلبة بناء على هذه الحاجيات والتخفيض من نسب بطالة المتخرجين.
 - توظيف البحوث التربوية النظرية والميدانية في حل مشاكل مجتمعية خاصة في قضايا الجانحين والأطفال في وضعة صعبة والأطفال في وضعية شارع والإعاقة مما يسمح باستثمار هذه النتائج للقضاء على المشاكل الاجتماعية الأنية والمستقبلية.
 - الاستفادة من التجارب الدولية لتكون كلية علوم التربية وسيطا بين المشروع التنموي بالمغرب والتنمية باعتبارها أهم حقل لتبلور هذا المشروع على صعيد الواقع.
- وهي رؤية بدون شك ستؤسس لكلية ذات إشعاع ثقافي وفكري تخدم المجتمع وتساهم في تطويره لتشارك في مشروع نهضوي رهانه الإنسان وهدفه خدمة الصالح العام.

المراجع

أولاً: التقارير الرسمية

التقرير العام للنموذج تنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، الصادر عن اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بالمملكة المغربية، ابريل ٢٠٢١.

ثانياً: الكتب

بنكي الظاهر، الجامعة المغربية وإشكالية الولوج إلى مجتمع المعرفة. التنافسية على الصعيد العالمي، ورقة عمل، الجامعة المغربية والابتكار، إمكانات المعرفة ومعوقات تطوير مجتمع المعلومات، المعهد العربي للبحوث والسياسات، نواة، ٢٠٢٢. الدار البيضاء - نوفمبر ١٩٨٨.

عابد الجابري محمد، المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية... الحداثة والتنمية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى.
غريب عبد الكريم، التربية على القيم، المرجعيات والمقاربات، مجلة عالم التربية، العدد ٢١، ٢٠١١، الدار البيضاء.
كداي عبد اللطيف، اتجاهات البحث والتكوين في كلية علوم التربية بالرباط (المغرب) مؤتمر الماجستير والدكتوراه في التربية بالجامعات العربية: الجودة والقيمة المضافة، ١-٢ نوفمبر / تشرين الثاني، ٢٠١٣، بيروت.

François Raynal. Alain Rieunier, Pédagogie, dictionnaire des concepts clés, ESF éditeur, 7ème édition, 2009.

ثالثاً: المجلات

أعليلوش محمد، التربية والقيم أية علاقة؟ مجلة علوم التربية، العدد، ٤٨، السنة ٢٠١١، الرباط.
التاج عائشة، المرأة والتنمية، سلسلة شراع، ع ٤١.
القاسمي علي، الجامعة والتنمية، سلسلة المعرفة للجميع، العدد ٢٧، دجنبر ٢٠٠٢.
المستاري محمد، تحديات مسار الإصلاح التنموي في المغرب، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الرابع، ديسمبر كانون الأول، ٢٠١٨، المركز الديمقراطي العربي.
خلاف خلف خلاف، التنمية في عالم يفنقر إلى المساواة، مجلة الفيصل، العدد ١٦٦، نونبر ١٩٩٠.
منصور الدين عبد الحكيم، الجامعات العربية كقاطرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية، التحديات وافاق التطوير، الجامعة المغربية نموذجاً، باحثون، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس، يناير - مارس ٢٠١٩، مؤسسة باحثون للدراسات والأبحاث والنشر والاستراتيجيات الثقافية، تازة.
الهيبي نواز عبد الرحمان، مجلة شؤون عربية، ع ١٢٥، ٢٠٠٦،
عويج عذراء، تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ٥٠، جوان ٢٠١٧.

غريب عبد الكريم، مستجدات التربية والتكوين، مجلة جغرافية المغرب.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

الموقع الإلكتروني لليونسكو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (**United Nations Educational, Scientific and**

Cultural Organization).

[/https://www.unesco.org](https://www.unesco.org)

تصريح د عبد اللطيف كيداى عميد كلية علوم التربية للموقع الإلكتروني الإخباري زنقة ٢٠ على اليوتيوب RUE20 OFFICIEL

<https://www.youtube.com/watch?v=FkI8SmuXF1k>

- الموقع الإلكتروني الرسمي للكلية

fse.um5.ac.ma

وموقعها في وسائل التواصل الاجتماعي:-اليوتيوب www.youtube.com/watch?v=mB6QwdjoMwY um5rabat

- الفيس بوك:

Faculté des Sciences de l'Education

<https://www.facebook.com/fserabat>

لقاء مع قناة بلانكا بريس من خلال برنامج "قضايا الجامعة " حضره عميد كلية علوم التربية الرباط د عبد اللطيف كداي بالرباط، ود مصطفى أسرار أستاذ علوم التربية بكلية علوم التربية ود عبد الكريم شباكي أستاذ بالكلية ومدير مركز التوثيق والنشر والإعلام ومنسق ماستر التربية الجمالية ومهن الفن والثقافة الموقع الإلكتروني للقناة على اليوتيوب :

https://www.youtube.com/watch?v=6g0bgvWy_1o